عقب عودته من جولة في النيجر وبوركينا فاسو ومالي نظمتها «أوتشا» و«التعاون الإسلامي»

شمس الدين: المنظمات الدولية قطعت شوطاً في دراسة الواقع.. ويجب أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون

■ 20 شخصية قيادية في العمل الإنساني شاركوا في البرنامج ومثلوا منظمات أهلية وجهات رسمية

شمس الدين متوسطا عددا من العاملين في المنظمات الانسانية العالمية خلال رحلاتها إلى افريقيا

.. ويتفقد أوضاع المرضى والفقراء

■ فعاليات برنامج الزيارة تكررت في الدول الإفريقية الثلاث والتقينا بمختلف الجهات الرسمية والأهلية

في إطار التنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «أوتشا» شارك المدير العام للهيئة الخيرية د.سليمان شمس الدين وبرفقته مراقب الصيانة بالهيئة مبارك القريان في جولة افريقية بدول النيجر وبوركينا فاسو ومالي، وتعد هذه الدول الثلاث من اكثر الدول الإفريقية تضررا من جراء الكوارث والنزاعات الأهلية، واستغرقت الجولة اسبوعا كان حافلا بالعديد من الأنشطة والفعاليات.

وقال شمس الدين في حوار له عقب عودته من الجولة إن الهيئة الخيرية سعت عبر مسيرتها الإنسانية إلى التنسيق وعقد بروتوكولات تعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الإنساني، بغية الاستجابة الفاعلة والمبكرة والسريعة لمتطلبات الفقراء والمتضررين من جراء الكوارث.

وعن الجهات المنظمة لبرنامج جولة إفريقيا أوضح أن برنامج الجولة نظمته مؤسستان دوليتان، هما منظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، مبينا أن منظمة التعاون الإسلامي رأت ضرورة التنسيق بين المؤسسات الرسمية والأهلية في العالم الإسلامي بعد أن استشعرت خطورة الكوارث والنزاعات الأهلية وتزايدها ومضاعفاتها السلبية، كما أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» سعى لتنسيق البرامج الإنسانية التي تقوم عليها مؤسسات الأمم المتحدة ذات الاهتمام مثل مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» ومنظمة الصحة العالمية مع الشركاء من المنظمات الإنسانية.

وأشار إلى أن الدول التي استهدفها برنامج الزيارة على مدى أسبوع كامل وبالتزامن مع إجازة عيد الأضحى المبارك، كانت دول النيجر وبوركينافاسو ومالي، وهذه الدول الثلاث تعتبر من أكثر الدول الإفريقية تضررا من جراء الكوارث والأزمات والنزاعات الأهلية، مضيفا: فالنيجر عانت من موجة جفاف لم تبعتها موجة أخرى من الفيضانات، أما مالي فقد رزحت تحت نيران النزاعات الأهلية، وأدى ذلك إلى نزوح أكثر من 100 ألف لاجئ مالي إلى بوركينا فاسو، ولاشك أن هذه النوازل تركت تداعيات إنسانية سلبية في هذه الدول الأمر الذي استدعى تدخل «أوتشا» ومنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق الجهود الإنسانية واحتواء تداعياتها بالتعاون مع المنظمات الإنسانية.

واستطرد قائلا: لقد شارك في هذا البرنامج نحو 20 شخصية قيادية في العمل الإنساني من الكويت وقطر والإمارات وبروناي وتركيا، وقد مثل هؤلاء مؤسسات إنسانية أهلية، وأخرى رسمية مثل وزارتي الخارجية الكويتية والقطرية، و«أوتشا» والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي.

وأضاف: بدأنا جولتنا بدولة النيجر، وكانت تحركاتنا ولقاءاتنا على أربعة محاور: المحور الأول: عقدناه مع الجهات الرسمية كرئاسة الدولة النيجيرية ووزارة الخارجية والوزارات المعنية، وكانت هناك دراسات معدة سلفا عن طبيعة التحديات والأزمات الإنسانية.

المحور الثاني: عقدنا لقاء مع أعضاء السلك الدبلوماسي المهتمين بالأزمة الإنسانية، ومنهم سفراء أمريكا والسعودية ومصر وغيرهم لمعرفة تقييمهم للأزمة وسبل معالجتها.

المحور الثالث: التقينا أيضا رموز وقيادات الجمعيات الخيرية المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالشأن الإنساني لبحث أبعاد الأزمة.

المحور الرابع: نظمنا زيارات ميدانية إلى مواقع اللاجئين والمراكز التي تقدم خدمات للمتضررين، وتفقدنا أوضاعهم ورصدنا احتياجاتهم الإنسانية والضرورية.

وعن أبرز المشاهدات والنتائج التي خرجوا بها من هذه اللقاءات قال شمس الدين: أولا: وجدنا أن هناك تشابكا وتداخلا بين العمل الإنساني والوضع الأمني، ومن ثم لابد من التنسيق والعمل المشترك بين المنظمات المعنية.

ثانيا: في حالة الكوارث والنكبات، ينبغي أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، لاسيما أن المنظمات الدولية قطعت شوطا كبيرا في دراسة الواقع، ولابد من الإفادة منها، فالأزمة في النيجر مثلا ليست أزمة جوع، ولكنها أزمة سوء تغذية، وهناك فرق، والمتضررون هم الأطفال، ونسبة الوفاة في أوساطهم تصل إلى 20 في المئة، هذه بالطبع معلومات مهمة، ومن هنا تأتي أهمية عملية التنسيق وتبادل المعلومات وإطلاق البرامج الإغاثية المناسبة.

ثالثا: الجمعيات الخيرية الإسلامية تقوم بأعمال إنسانية كبيرة غير أن دعايتها محدودة، والتعريف بأنشطتها تشوبه القصور.

رابعا: تفقدنا الميدان، وزرنا بعض المخيمات، ووجدنا أن أحد المخيمات يضم 5 آلاف متضرر، من بينهم رؤساء قبائل، كما وجدنا مؤسسات عربية وإسلامية تعمل في الميدان، وتقوم بجهود طيبة، وتبين أن الأزمة ليست فقط قضية جوع، وإنما قضية لها أبعاد تتصل بالكرامة الإنسانية أيضا.

ولفت إلى أن البرنامج نفسه تكرر في دولة مالي حيث التقينا الجهات المعنية واطلعنا على رؤيتهم لأبعاد الأزمة، غير أننا لم نستطع التجول في بعض المناطق بسبب الوضع الأمني، واضطررنا إلى اصطحاب حراسة أمنية، في ظل استمرار حالة الصراع والتناحر بين بعض الأطراف، مما ضاعف من تداعيات الكارثة الإنسانية التي تشهدها البلاد، مبينا أنه من المعروف أن دولة مالي بشكل عام تعد أحسن نسبيا من دولة النيجر، وخرجنا بنتيجة مؤداها أننا بحاجة إلى برنامج إغاثي شامل، في ظل تزايد أعداد اللاجئين والمتضررين من الصراع.

وأكد أن المساعدات الإنسانية تقدم تسهيلات كبيرة ومهمة لمجتمع المتضررين، وعلى سبيل المثال كان هناك مخيم على بعد 3 ساعات من العاصمة المالية «باماكو»، وكانت الطريق إليه وعرة، مما حدا بإحدى المؤسسات التنموية أن تقوم بتعبيد هذه الطريق، الأمر الذي ساعد على تدفق المساعدات الإنسانية للمتضررين، وهنا علينا أن ندرك أن حركة الجمعيات الخيرية الأهلية أسرع في الحركة واتخاذ القرار وتنفيذ برامجها الإغاثية.

وبين أنهم اتبعوا البرنامج نفسه في بوركينافاسو، وتبين لنا أن الوضع في بوركينا فاسو يعتبر الأسوأ بسبب شدة التصحر، وأن البرنامج الإغاثي يمكن أن يحل مشكلاتهم، فالمواطنون هناك وجهتهم الرئيسة الأرز، وإذا أمددنا كل مزارع بـ10 كجم من البذور لزراعتها، فإن هذه الكمية قد توفر مئات الكيلوجرامات عند الحصاد، ومن ثم يعتمدون على أنفسهم، ويوفرون قوتهم الرئيسي.

تتمات

الأمير: الكويت

لشعوبنا الأمن والاستقرار ورغد العيش، خصوصاً في ظل الظروف والمتغيرات التي يشهدها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بوجه خاص.

ودعا سموه المجتمع الدولي إلى بذل أقصى الجهود، بهدف إنهاء المأساة الحالية في سورية، معلنا في الوقت نفسه عن استضافة الكويت مؤتمر المانحين للشعب السوري، في شهر يناير المقبل، وذلك استجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، لرفع المعاناة عن هذا الشعب.

وقال: «إن الجرح السوري لا يزال ينزف، وما يضاعف الأسى والألم أن الدلالات على قرب انتهاء هذه المأساة مازالت بعيدة، كما أشاد بتشكيل الائتلاف الوطني السوري، معتبراً أنه يمثل «خطوة مهمة ستسهم في تمكين الشعب السوري الشقيق من تحقيق آماله وتطلعاته».

وطالب سموه إيران بالاستجابة لدعوة دول مجلس التعاون لإنهاء القضايا العالقة، لاسيما قضية الجزر الإماراتية الثلاث، من خلال الوسائل الدبلوماسية، والعمل على تجنيب الشعب الإيراني والمنطقة كلها أسباب عدم الاستقرار.

ولفت إلى القلق المشروع الذي أبدته دول المنطقة في أعقاب الخلل التقني الذي أصاب مفاعل بوشهر، موضحا أن ذلك يؤكد ضرورة تجاوب طهران مع مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام بشروطها ومعاييرها في هذا الشأن.

وفي الشأن الفلسطيني طالب سمو الأمير المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإجبارها على إقرار السلام وإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني ومساعدته على إقامة دولته المستقلة على أرضه، مشددا على «أن» العدوان الهمجي على غزة وما خلفه من خراب ودمار يؤكد أن المنطقة لن تشعر بالأمن والسلام، مالم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه العادلة والمشروعة.

ويبحث قادة مجلس التعاون في قمتهم الدعوة التي أطلقها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز من أجل التحول إلى منظمة الاتحاد بين دول المجلس.

وتحوي أجندة الاجتماعات التي سيناقشها القادة أيضا العديد من الملفات تتصدرها الملفات السياسية لاسيما فيما يخص الشأن السوري والعلاقات مع إيران بالدرجة الأولى التي يبدو أن المجلس قلق من أنشطتها النووية، إذ يطالب «الخليجي» من طهران ضرورة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحقيق مبدأ الشفافية.

ولا يقل عن ذلك أهمية مسألة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران حيث تطالب دول التعاون على الدوام إيران بضرورة حل النزاع سلميا أو التوجه إلى محكمة العدل الدولية يليها الملف اليمني الذي توليه دول المجلس أهمية خاصة باعتبار اليمن دولة شريكة وتحتل موقعا ذا أهمية للدول الخليجية، إذ رعت الأخيرة مبادرة سياسية أدت إلى استقرار الأوضاع في الداخل اليمني بعد أن كانت مهيأة لمزيد من التصعيد باتجاه حرب أهلية.

وذكرت صحيفة «الحياة» أمس أن القمة ستقر اتفاقا أمنيا معدلا وستتخذ قرارا إيجابيا في شأن الربط بين الدول الست بالسكك الحديد بحلول العام 2018.

ولن يغيب عن طاولة النقاشات الجانب الاقتصادي الذي انجزت فيه دول التعاون عددا من المشاريع مثل السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والعملة الموحدة، إلا أن تصاعد الأحداث السياسية خلال العامين الماضيين ساهم بشكل كبير في سحب البساط من هذه الملفات المهمة بالرغم من أن الدول الخليجية تعيش طفرة عمرانية واقتصادية مبررة بسبب ارتفاع أسعار النفط واستقرار الأسواق المالية، الأمر الذي يستوجب بحث إعادة إنجاز المشاريع السابقة وإعطائها دفعة أخرى من أجل الاستفادة من مواكبة الازدهار الاقتصادي.

وعلى نحو مماثل تحظى ملفات الطاقة والشؤون العسكرية والأمنية بذات الأهمية لا سيما الملف الأخير، إذ أصبح واجبا على الدول الخليجية الحفاظ على الأمن الداخلي لها بسبب مخاوف من تأثير الأحداث الإقليمية على الأمن الخليجي وانعكاسه على الداخل الأمر الذي يجعل عملية التنسيق وتبادل المعلومات ضروريا ومهما.

وكان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية «وزراء الخارجية» قد عقد أمس اجتماعاته التكميلية في المنامة لوضع اللمسات الأخيرة لمسودة البيان الختامي ورفعها إلى القادة في قمتهم.

وناقش الوزراء في دورتهم الـ125 مسيرة تطوير مجلس التعاون الخليجي في مختلف المجالات والتي ترتكز على جوانب تتعلق بأوجه التعاون المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والقانونية، كما رفع الوزراء توصياتهم إلى قادة المجلس متضمنة بنودا تتعلق بالأزمة السورية من مختلف جوانبها، وتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن، إضافة إلى العلاقات مع إيران في ضوء احتلالها لجزر الإمارات الثلاث، وعدد من القضايا الإقليمية والدولية.

وتدارس الوزاري الخليجي القرارات المرفوعة إلى قادة دول مجلس التعاون والتي تتصدرها القضايا المرتبطة بدول مجلس التعاون الخليجي وذلك في ضوء توصيات اللجان الوزارية المتعلقة بمسيرة العمل الخليجي المشترك وخاصة في المجالات الاقتصادية التي من أهمها السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والمفاوضات الاقتصادية التي تجريها دول مجلس التعاون مع الدول والتكتلات الاقتصادية بالإضافة إلى الموضوعات المتعلقة بالشؤون الأمنية والعسكرية والبيئة والتعليم والصحة وغيرها، إلى جانب مناقشة الأوضاع الراهنة في المنطقة.

وأعرب وزير خارجية البحرين في الكلمة التي ألقاها خلال الاجتماع عن ترحيبه بمشاركة الدكتور أبوبكر القربي، وزير خارجية اليمن الشقيقة في الاجتماع الوزاري المشترك بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، منوها بعمق العلاقات الأخوية التي تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية.

في سياق متصل أكد مجلس الوزراء السعودي على أن القمة الخليجية الـ33 التي بدأت أمس في مملكة البحرين ستعزز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشار المجلس خلال جلسته التي عقدت أمس برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، إلى جهود قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعميق وتعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي الناجحة مثمنا دور المجلس في تعزيز التلاحم والتكاتف بين الدول الخليجية وحكوماتها وشعوبها.

بدوره أعرب ولي عهد دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عن الأمل في أن تسهم الدورة الـ33 للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز مسيرة التعاون المشترك، من أجل تحقيق آمال وتطلعات أبناء دول المجلس إلى غد أفضل.

جاء ذلك في بيان صحافي وزع في المنامة أمس عقب وصوله إلى البحرين لترؤس وفد دولة قطر إلى القمة الخليجية.

وقال الشيخ تميم «يسعدني لدى وصولي إلى العاصمة المنامة للمشاركة في أعمال الدورة 33 للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي أن أنقل تحيات أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والشعب القطري للعاهل البحريني ولإخوانه أصحاب الجلالة والسمو المشاركين في أعمال القمة».

مجلس الوزراء

التجاري والتي راح ضحيتها أحد الأبرياء بصورة بشعة أثارت اشمئزاز المجتمع واستياءه وعلى إثر ذلك تمكن رجال الأمن بوزارة الداخلية في وقت قياسي من ضبط المشتبه بهم ويجري استكمال التحقيقات اللازمة ليأخذ كل جزاءه العادل إزاء ما اقترفت يداه.

ومجلس الوزراء إذ يعرب عن عميق أسفه واستيائه بوقوع مثل هذه الجرائم المشينة على أرض الكويت ليدعو الباري عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويلهم أهله الصبر والسلوان معبرا عن استنكاره لهذه الجريمة النكراء مؤكدا رفض مجتمع الكويت لهذه الأعمال الشاذة غير المألوفة والتي لا تنسجم مع قيمنا الفاضلة وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.

وفي هذا الصدد فإن مجلس الوزراء يسجل بالشكر والتقدير الجهود المخلصة المتواصلة التي يبذلها رجال الأمن وعلى رأسهم النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد حمود الجابر الصباح في سبيل الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين وحثهم على مضاعفة الجهود من أجل ردع كل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن واستقراره وترويع الآمنين فيه.

ومجلس الوزراء إذ يعبر عن استيائه لتزايد مظاهر العنف الغريبة على مجتمعنا الكويتي ليؤكد بأن مسؤولية الأمن الاجتماعي يشترك في تحملها الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام التي تستوجب من الجميع التعاون لمواجهتها ودرء المخاطر التي تهدد أمن المجتمع والحفاظ على استقراره.

ومن جهة أخرى أشاد المجلس باللقاء الأبوي لحضرة صاحب السمو الأمير مع رئيس مجلس الأمة علي الراشد وأعضاء مكتب المجلس نائب الرئيس مبارك الخرينج وأمين السر كامل العوضي والمراقب صفاء الهاشم ورئيسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الدكتورة معصومة المبارك ورئيس اللجنة المالية والاقتصادية الدكتور يوسف الزلزلة والذي أكد سموه حفظه الله ورعاه خلال هذا اللقاء على تطبيق القانون والعمل بروح المسؤولية والتعاون مع الحكومة لتحقيق المصلحة العامة وكذلك تطلعات المواطنين تحقيقا لتقديم برنامج عمل لإنجاز الكثير من آمال الشعب الكويتي وطموحاته في سبيل التقدم والتطور ودفع عجلة التنمية بعيدا عن الأجواء السلبية وذلك تنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه خلال كلمته السامية لافتتاح دور الانعقاد البرلماني الـ14 لمجلس الأمة وما اشتملت عليه من معان نبيلة وتوجيهات سامية ونصائح حكيمة من شأنها ترسيخ دعائم المجتمع وتجسيد الشعور بالمواطنة وتعزيز التلاحم المنشود بين أبنائه في مواجهة كافة التحديات خاصة في ظل المرحلة الحساسة الراهنة التي تمر بها البلاد.

وتوضيحا لما تردد في وسائل الإعلام حول إلغاء ترخيص قناة «اليوم» الفضائية فقد شرح وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود خلفيات ومبررات قرار وزارة الإعلام بإلغاء ترخيص هذه القناة حيث تم اتخاذه بعد استنفادها جميع السبل سواء الشفوية أو الإخطارات المكتوبة من أجل الالتزام باستيفاء الشروط الخاصة بتعيين مدير متفرغ للقناة وذلك نزولا عن مقتضى المادتين الرابعة والعاشرة من قانون الإعلام المرئي والمسموع الممنوحة تم اتخاذ قرار إلغاء الترخيص بعد انتهاء المهلة المحددة المسموح بها.

ويأتي ذلك حرصا من الوزارة على تطبيق القانون على الجميع ووسائل الإعلام دون الاستثناء وينبع من المسؤولية التي تتحملها وزارة الإعلام في هذا الشأن.

الراشد

التعاون من خلالها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع مراعاة التكلفة المتوقعة ومبدأ العدالة.

وقال الراشد في تصريح إلى الصحافيين خلال الاحتفال الذي أقيم على شرفه بديوان الفضالة في منطقة الفيحاء، بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس الأمة، وبحضور نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد، وعدد من النواب والمسؤولين والمواطنين، إن هذه المقترحات مازالت في اللجنة المالية والتي ستقدم طلبا محددا بمنحها فترة شهرين، لدراسة جميع هذه المقترحات وإعطاء الحكومة فرصة للرد عليها، والوصول إلى فكرة متفق عليها للخروج من هذا الطرح الذي دائما نسمع به في كل مجلس.

وعلى صعيد رؤيته للتوافق بين الحكومة والمجلس قال الراشد: أنا متفائل جدا وأرى أن هناك تعاونا جيدا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في مراحله الأولى، ولكن يجب ألا نبالغ في تفاؤلنا أو تشاؤمنا، ونحن نطمح إلى هذا التعاون بما يحقق الإنجاز للكويت، حيث لا تستطيع سلطة أن تنفرد بحالها بالقرار أو الإنجاز، ومن دون تعاون وتنسيق بينهما حسبما نصت عليه المادة ٥٠ من الدستور لن يكون هناك إنجاز، مشددا على أن المرحلة تتطلب التعاون حتى يتحقق الإنجاز لهذا الشعب الذي حملنا هذه المسئولية.

وعن المسيرات التي تنظمها بعض القوى السياسية أوضح الراشد أنه لا بأس بها إذا كانت وفق القانون ومرخصا لها، حيث تعد في هذه الحالة تعبيرا عن الرأي مكفولا للجميع، لافتا في الوقت نفسه إلى ضرورة أن تكون هذه المسيرات تحت رقابة وشروط القانون ونتمنى من الجميع الالتزام بالقانون، فهذه هي الديمقراطية التي اعتاد عليها الشعب الكويتي.

وعن الجلسة الخاصة لمناقشة الانفلات الأمني أوضح الراشد أنه التقى مجموعة من الأعضاء وطرحوا هذا الأمر، مؤكدا أنه بالانتظار لرفع طلب عقد الجلسة الخاصة موقع من عشرة أعضاء لاستبيان ما إذا كانوا يرغبون في عقد جلسة خاصة أو مجرد المناقشة لهذه القضية على هامش جلسة عادية كتحديد ساعة أو ساعتين فيها، مشيرا إلى أن الطلب سيرفع في جلسة اليوم حتى يتخذ فيه الإجراء المناسب طبقا للائحة.

وعلى صعيد انعقاد القمة الخليجية في المنامة لمناقشة التحول من مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الخليجي أكد الراشد أن أهل دول مجلس التعاون جميعا لا شك أنه يجمعهم مصير مشترك، مبينا أن كل اتفاق يصب في مصلحة الشعوب الخليجية.

أضاف: نأمل أن يصب هذا التحول للاتحاد في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ولقتنا كبيرة بحكام دول مجلس التعاون، مؤكدا أنه على قناعة تامة بأنهم يريدون ويسعون لمصلحة شعوبهم وبالتالي سوف تكون جل اهتماماتهم الشعوب الخليجية بسحق الثناء.

وقال: نحن ننتظر القرارات التي سوف تكون هامة ومفيدة جدا لهذه المرحلة والتي سوف تتمخض عن القمة الخليجية.

الهيفي لوكلاء «الصحة»

وقال بيان لوزارة الصحة أن الوزير الهيفي شدد خلال اجتماع عقده مع مجلس وكلاء الوزارة اليوم على ضرورة أن يلمس المواطن التطور الحاصل في تقديم الخدمة الصحية وفق أرقى مستوى من أجل كسب ثقته عبر تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والرعاية الصحية اللائقة لهم.

وذكر البيان أن كل وكيل مساعد قدم خلال الاجتماع تقريرا حول عمل واختصاصات القطاع الذي يشرف عليه والأنشطة التي يقوم بها.

وأوضح أن الوزير الهيفي دعا الوكلاء المساعدين إلى أن يحددوا المعوقات التي تحول دون استكمال تحقيق أهداف الوزارة وإيجاد الحلول المناسبة لتلك المعوقات سواء داخل الوزارة أو بالتعاون مع الجهات المعنية من خارج الوزارة. وأضاف أن وزير الصحة أكد أهمية ترجمة برامج عمل الوزارة الموجودة على الورق إلى واقع يلمسه المواطن من خلال تقديم الخدمات الصحية وتحسينها وتطوير نظم العمل وتبسيط الإجراءات.

يوم اللجان

أما مرسوم الصوت الواحد فقد صوتنا عليه ورفع إلى مجلس الأمة.

وأكد البراك: أن قانون البدون المقدم إلى اللجنة جرى تعديله، فكان المقرر تجنيسهم لا يزيدون على 2000 شخص وعدل أن لا يقل عن 4000 شخص.

كما وافقت اللجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في اجتماعها أمس على مشروع مرسوم بقانون رقم 26 لسنة 2012 في شأن تعديل القوانين الرياضية المحلية.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور صلاح العتيقي في تصريح صحافي عقب الاجتماع أن اللجنة رفعت تقريرها في شأن مشروع بقانون تعديل القوانين الرياضية المحلية للمجلس وذلك للتصويت عليه.

من جانب آخر استكملت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس مناقشة مشروع مرسوم بقانون في شأن الشركات التجارية.

وقالت مقرر اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع أن هناك «شبه اتفاق بين اللجنة والحكومة في شأن مشروع مرسوم بقانون الشركات التجارية والمتوقع إقراره خلال أسبوعين».

وأضافت الهاشم أن اللجنة ناقشت مع الفريق الحكومي 13 نقطة بالقانون موضحة أن هناك توافقا على الخطوط العريضة لقانون الشركات «ومنها الحوكمة والإدارة الرشيدة وحقوق الأقلية».

وفيما يتعلق بمرسوم تعديل بعض أحكام القانون 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة ذكرت أن اللجنة قررت الاجتماع مع وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الإسكان المهندس سالم مليب الأذينة ورئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف والهيئة العامة للاستثمار ونقابة العاملين بالمؤسسة وذلك في الاجتماع المقبل للجنة.

وأشارت الهاشم إلى أن اللجنة ستعلن عن أولوياتها بصورة نهائية في اجتماعها المقبل.

على الصعيد ذاته قال مقرر لجنة حماية الأموال العامة العضو سعود الحريجي إنها سترفع مذكرة إلى مجلس الأمة بشأن تكليف الحكومة إعداد تقرير دوري لمتابعة قضايا الأموال العامة داخل الكويت وخارجها وآخر التطورات المرتبطة بقضايا التحاكم علاوة على القضايا المستحدثة على الأموال العامة في النيابة العامة.

وأضاف الحريجي في تصريح صحافي أن التقارير الحكومية ستقدم على فترتين وذلك في شهري أبريل وأكتوبر من كل عام، لافتا إلى أن اللجنة تأمل أن يوافق مجلس الأمة على هذا المقترح لما فيه من فائدة ويمكن من خلاله أيضا إعطاء فرصة كافية ووافية للحكومة للعمل على كافة قضايا الأموال العامة وإصدار تقارير بشأنها إلى مجلس الأمة.

وأوضح الحريجي أن لجنة حماية الأموال العامة بصدد طلب مستشارين لها أحدهما متخصص في الشق المالي والآخر متعلق في الشق القانوني لحاجتها لخبرات في هذا المجال وحتى يمكنها العمل وفق رؤية قانونية ومالية سليمة، مشيرا إلى أن اللجنة كلفت مكتبها لإعداد مذكرة بخصوص الأموال المستثمرة وعرضها في الاجتماع المقبل والذي سيعقد في السابع من شهر يناير المقبل.

وحول التقارير الموجودة على جدول أعمالها منذ الفصول التشريعية السابقة أشار الحريجي إلى أنه تمت مناقشتها ورأت اللجنة توزيعها على أعضائها لإبداء الرأي حولها ومن ثم اتخاذ قرار بشأنها، لافتا إلى أن عقد «شل» بانتظار ما سيسفر عنه قرار المجلس بشأن لجان التحقيق وتعيينها. وأعلن مقرر لجنة المرافق العامة عدنان المطوع عن أن اللجنة لن تصوت على مرسوم الضرورة رقم 27 لسنة 2012 بشأن الرعاية السكنية وإسهام القطاع الخاص بتعمير الأراضي الفضاء، حتى تحصل اللجنة على تطمينات ببرنامج زمني وإيضاحات من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية خاصة وأن المرسوم يبين أن شركات المساهمة العامة الإسكانية لن تنشأ إلا بعد سنة ونصف السنة، معتبرا هذه المدة طويلة.

«التعليم العالي»

إيفاد الطلبة المستجدين الدارسين على نفقتهم الخاصة الحاصلين على القبول الأكاديمي في التخصصات الطبية وهي الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة في دول البعثات.

وأضافت أن القرار سمح في المادة الثانية بعد التعديل لطلبة البعثات المستمرين في الدراسة والحاصلين على قبول في التخصصات الطبية المشار إليها في المادة الأولى بنقل مقر ابتعاثهم إلى مقر ابتعاث آخر توفد إليه الوزارة لأسباب تقبلها لجنة البعثات.

وبينت أن الشروط الواجب توافرها هي أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الثانوية العامة «تخصص علمي» وألا يكون مضى على التحاقه بالدراسة الأكاديمية في التخصص المنقول منه أكثر من عام دراسي مع عدم احتساب فترة اللغة.

الخضر رئيساً

الدكتور محمد الخضر رئيسا للهيئة الإدارية والدكتور ناصر الشمري نائبا للرئيس والدكتور إبراهيم ميرزا أمينا للسر والدكتور عبدالله البسام أمينا للصندوق والدكتورة مشاعل الدبوس رئيسة اللجنة الثقافية ولجنة شؤون أعضاء هيئة التدريس، وعضوية كل من الدكتور علي بومجداد والدكتور عواد الظفيري والدكتور عواد الغريبة والدكتور إبراهيم الحمود.

مصر: المعارضة

وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين وعدد من وسائل الإعلام المصرية الأحد الموافقة على مشروع الدستور بنسبة 64 في المئة من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم «32 في المئة من مجمل الناخبين المسجلين». وقد أثار مشروع الدستور هذا انقساما كبيرا في المجتمع المصري وسبقته أسابيع من التظاهرات والمواجهات التي كانت بعضها دامية.

في المقابل أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني، ائتلاف المعارضة الرئيسي في مصر، الأحد أنها ستواصل عملها الجبهوي، بعد انتهاء معركة الاستفتاء على مشروع الدستور الذي طعنت في نتيجته.